هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

تقرير

مؤشرات الأداء لقطاع الاتصالات و تقنية المعلومات

(نهاية العام ٢٠١٤م)

إعداد

إدارة دراسات السوق

هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات

فبراير ٢٠١٥م

أولاً- مؤشرات الأداء لخدمات الاتصالات:

١ - خدمات الاتصالات المتنقلة

بلغ عدد الإشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٥٣ مليون إشتراك بنهاية العام ٢٠١٤م، وتمثل الإشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى منها بنسبة تتجاوز ٨٧٪، وبذلك تكون نسبة الانتشار لخدمات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان حوالي ١٧١.٤٪، وقد قامت الهيئة في اواخر العام ٢٠١٤م بمنح تراخيص المشغل الافتراضي لشبكة الهاتف المتنقل، مما سوف يساهم بتحسين مستوى الخدمات والعناية بالمشتركين وزيادة التنوع في الخدمات المقدمة لهم، وتوسيع سوق الاتصالات وإتاحة مزيد من الخيارات للمشتركين.

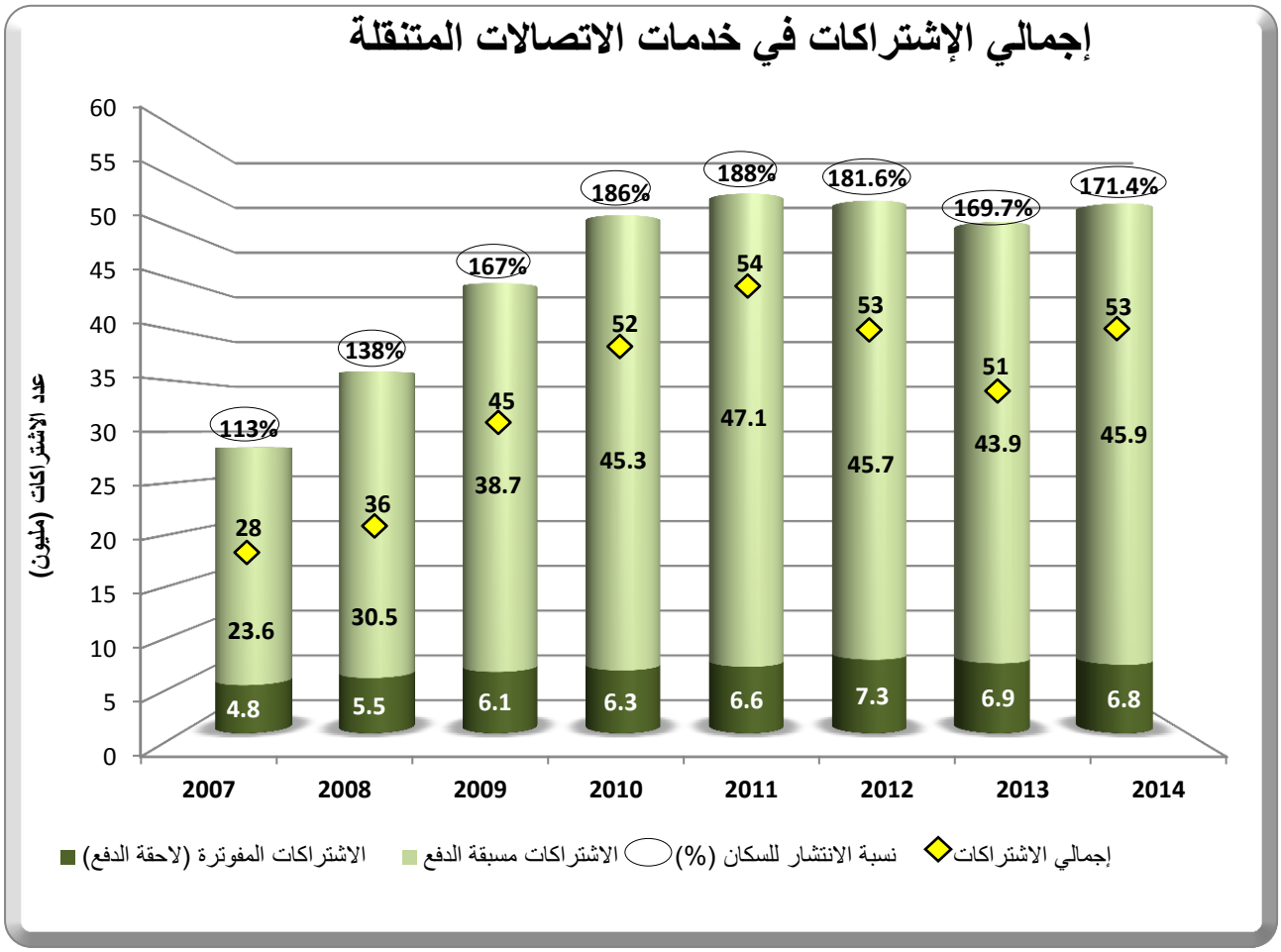

٢ - خدمات الاتصالات الثابتة:

بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت بنهاية العام ٢٠١٤م حوالي ٣,٦٢ مليون خط، منها حوالي ٢,٥٣ مليون خط سكني أي ما يمثل حوالي (٧٠٪) من إجمالي الخطوط العاملة. وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت بالنسبة للسكان حوالي ١١,٨٪، في حين بلغت نسبة الانتشار للمساكن بحدود ٤٥٪، ومن الملاحظ انخفاض في عدد الإشتراكات في خدمات الاتصالات الثابتة نتيجة لمنافسة خدمات الاتصالات المتنقلة بجودتها ومناسبة أسعارها، مما أدى الى الغاء عدد كبير من المشتركين لخدمة الهاتف الثابت والاستعاضة عنها بخدمات الاتصالات المتنقلة.

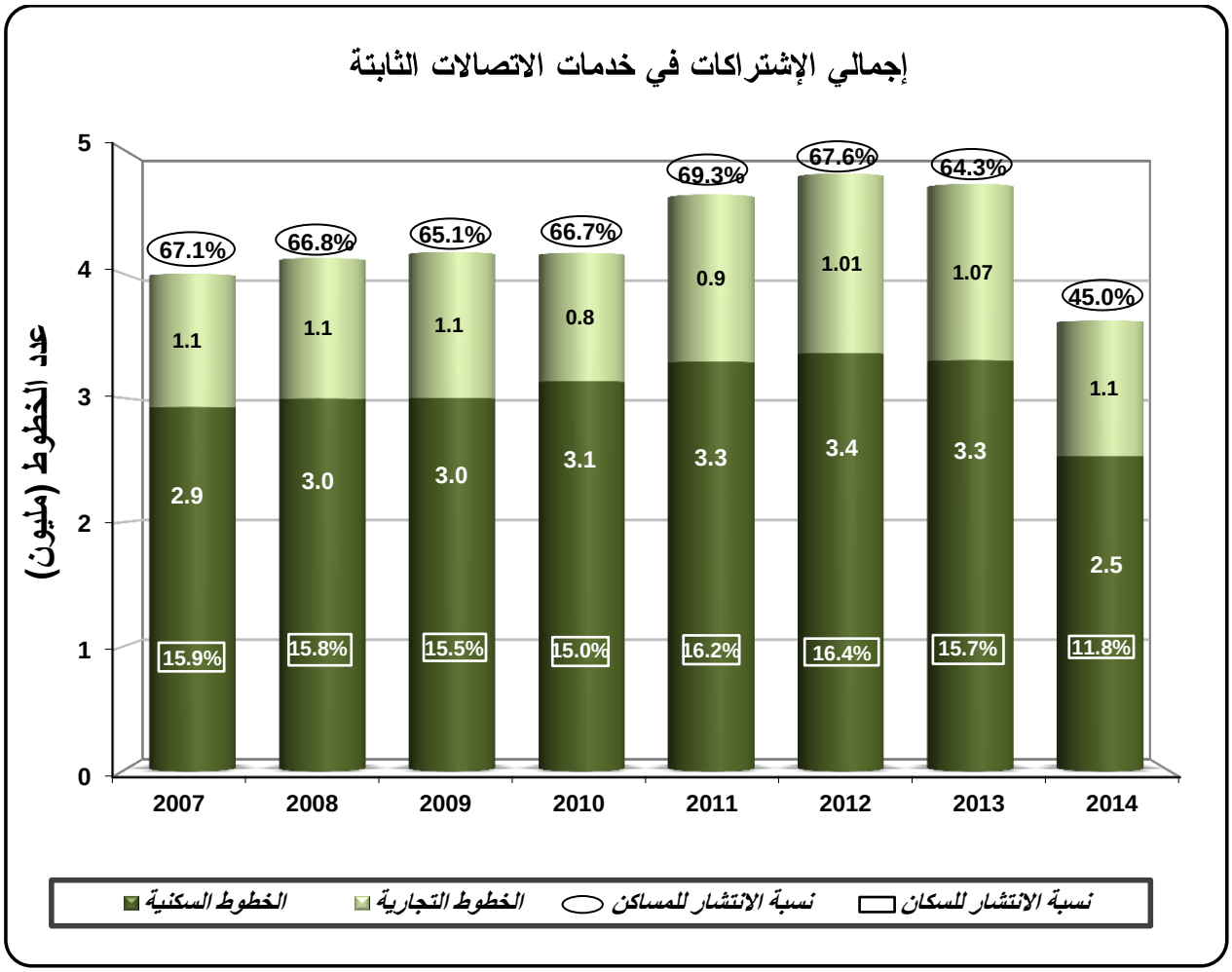

ملاحظة: تقاس نسبة الانتشار للسكان بقسمة إجمالي خطوط الهاتف الثابت العاملة على عدد السكان، أما نسبة الانتشار للمساكن فيتم حسابها بقسمة عدد الخطوط السكنية على عدد المساكن.

٣ - خدمات النطاق العريض:

٣-١ خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة:

نما عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة والتي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL) التوصيلات اللاسلكية الثابتة ، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٣ مليون اشتراك بنهاية العام ٢٠١٤م؛ بنسبة إنتشار تقدر بحوالي ٤٣,٢٪ على مستوى المساكن. علما بأن هنالك تحولا من خدمات خطوط المشتركين الرقمية (DSL) عبر شبكات الاتصالات النحاسية الثابتة الى التوصيلات اللاسلكية الثابتة، والألياف البصرية والى شبكات المتنقل التي تقدم باقات متنوعة تشمل الانترنت نتيجة انتشار خدمات الجيلين الثالث والرابع.

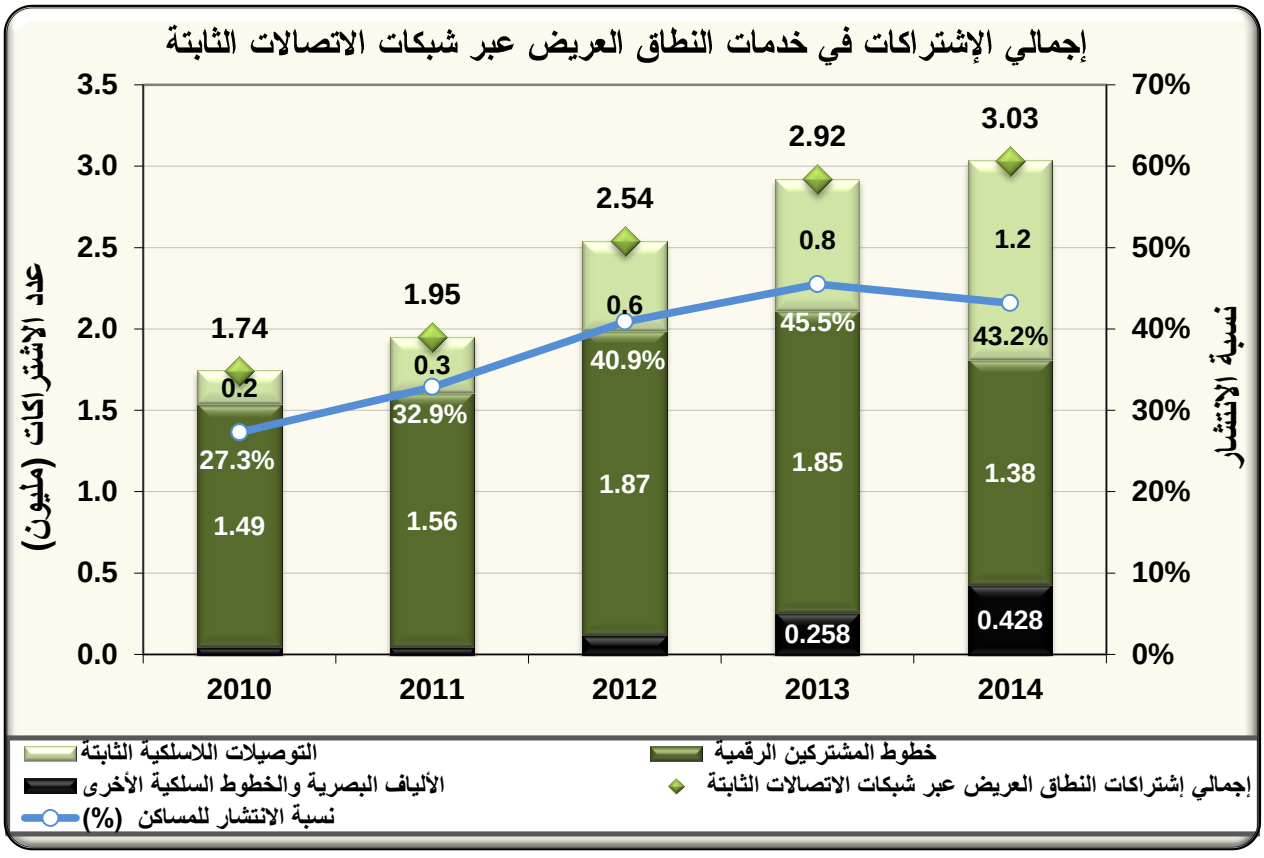

٣-٢ خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة:

وصل إجمالي الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بتعريفها الشامل إلى حوالي ٢٩ مليون إشتراك بنهاية العام ٢٠١٤م، وهي تشمل الاشتراكات في خدمات المعطيات (البيانات) والاشتراكات في باقات الاتصالات الصوتية. وبذلك تكون نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان حوالي ٩٤,٥٪. ولقد أدى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية المتنقلة إلى إرتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الاخيرة، و زيادة في حركة البيانات عبر هذه الأجهزة المدعومة بتغطية واسعة من شبكات الجيل الثالث والرابع في مختلف مناطق المملكة.

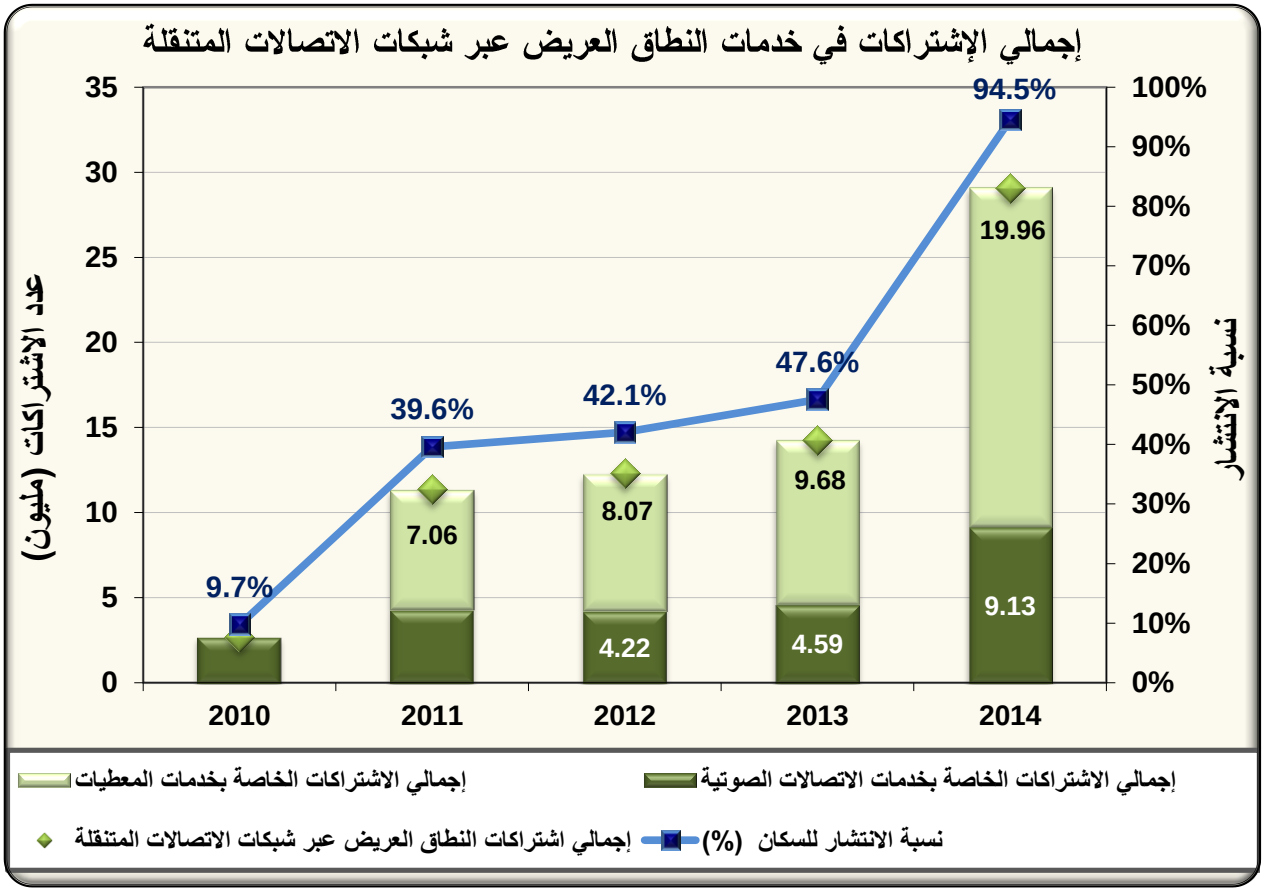

٤- خدمات الانترنت:

زادت نسبة انتشار الانترنت بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت من ١٣٪ عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٦٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤م. ويقدر عدد مستخدمي الانترنت في المملكة حالياً بحوالي ١٩,٦ مليون مُستخدم؛ ويلحظ زيادة الطلب على خدمات الانترنت والنطاق العريض مؤخراً مع الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي فأصبح المشترك يبحث عن سرعات أعلى وسعات تحميل أكبر ؛ إذ زادت كمية البيانات المستخدمة بشكل كبير جداً في السنوات القليلة الماضية.

ومن المتوقع أن يشهد الطلب على خدمات الانترنت ارتفاعا ملحوظاً في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوسع في توفير شبكات الألياف البصرية (FTTx) وما تقدمه من سرعات عالية وخصوصاً في المدن الكبيرة كمرحلة أولى، والتغطية الواسعة لشبكات الجيل الثالث والرابع لمختلف مناطق المملكة وتزايد العوامل المساعدة والداعمة لمحتوى الانترنت، وإنتشار الأجهزة الكفية الذكية وانخفاض أسعارها وما تحتويه من برامج وتطبيقات معتمدة على الاتصال بالإنترنت.

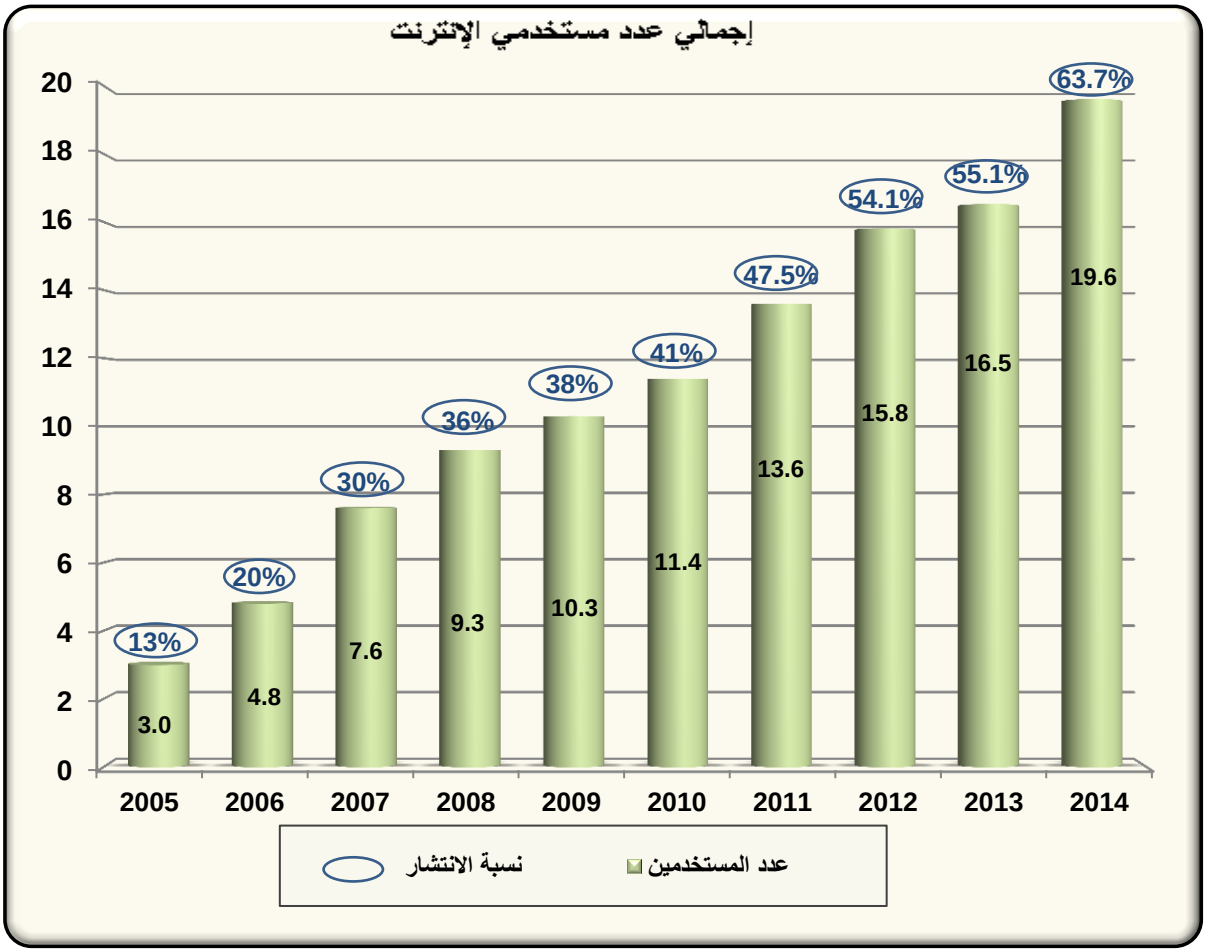

ثانياً- إيرادات خدمات الاتصالات:

حققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بحوالي (٦٨,١٨ مليار) ريال في نهاية عام (٢٠١٤م)، منخفضة عن العام الماضي ٢٠١٣م بنسبة بلغت (٤,٣%)، وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي (٧٧,٨%) من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل خدمات الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي (٢٢,٢%)

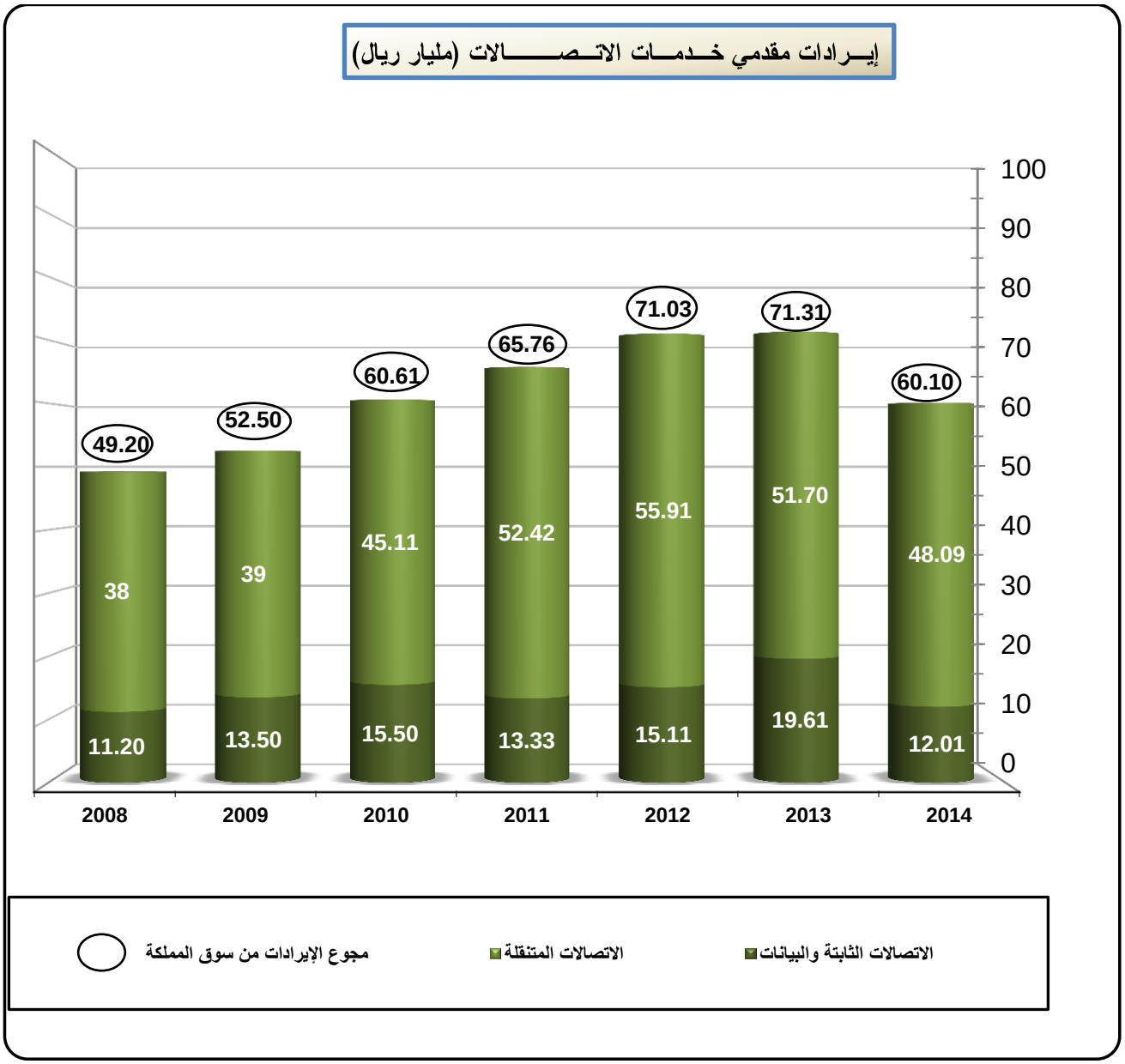

ثالثاً: إسهام نشاط الاتصالات في الاقتصاد الوطني

يلعب قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، ويمكن قياس ذلك من خلال معرفة مدى تأثيره في عدة مؤشرات حيوية أهمها: المساهمة في الناتج المحلي للاقتصاد ،معدلات التوظيف المباشرة في القطاع ، الاستثمار في نشاط الاتصالات وتقنية المعلومات، وحجم الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

١ .إسهام نشاط الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي: يعتبر قطاع الاتصالات هو المكوّن الرئيسي للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة؛ إذ تقدر دراسات الهيئة إسهام قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٢,٧٨٪) للعام (٢٠١٤م) مع ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الاتصالات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وفي حال تحييد قطاع البترول والتعدين في مكون الناتج المحلي؛ فإن نسبة إسهام نشاط الاتصالات في إجمالي الناتج المحلي -غير النفطي- تقدر بحدود (٨٪) للعام (٢٠١٤م).

٢-الاستثمار في نشاط الاتصالات وتقنية المعلومات: تتميز البيئة الاستثمارية في المملكة بتطورها المستمر وبالعوائد الربحية العالية للمستثمرين في ظل الاستثمارات المتزايدة التي يشهدها القطاع الحكومي والخاص ، وانتعاش ثقة المستهلكين ، فضلاً عن التركيز المتنامي من قبل الشركات على تعزيز كفاءتها و دعم قدراتها. وتهدف المملكة للتحول إلى مجتمع معلوماتي وأن تصبح رائدة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. وتتطلع المملكة إلى تحقيق ذلك من خلال توطين وجذب الاستثمارات التي تعزز من تنافسيتها، وتساعد على خلق وظائف متميزة ،وتسهم في تنويع مصادر الدخل ونقل التقنية. ولقد جذبت حوافز الاستثمار في المملكة استثمارات محلية وعالمية في قطاعات استراتيجية من أهمها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عززت بالتالي من موقع المملكة ضمن الاقتصاديات الأكبر في العالم لتحتل المرتبة (١٩) عالمياً، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقدر حجم الاستثمارات- الرأسمالية- في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة حالياً بأكثر من ٣٠ مليار ريال (٨ مليار دولار) يتركز معظمها في مشاريع البنى التحتية، وبشكل خاص في شبكات النطاق العريض الثابت والمتنقل، وحلول أمن المعلومات، والخدمات المدارة ،وتقنيات المنصة الثالثة. وتتوقع الهيئة أن يتزايد حجم الاستثمارات في القطاع في السنوات القليلة القادمة مع تنامي الطلب في سوق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على خدمات النطاق العريض ،وخدمات البيانات، وتطبيقات المنصة

الثالثة. خاصة مع دخول مشغلي الشبكات الافتراضية المتنقلة (MVNOs) إلى السوق ، وهذا بلا شك سوف يؤدي إلى تعزيز كفاءة السوق وتحسين مستوى الخدمات، والإسهام في خفض أسعارها.

٣-الأنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات: قامت الهيئة بإجراء دراسة تحليلية لتقدير حجم الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والتي تشمل خدمات الاتصالات وخدمات تقنية المعلومات والأجهزة والبرمجيات، إذ قدرت حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة بحوالي ١١١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، بمعدل نمو يقدر بحوالي ٩٪ عن العام ٢٠١٣، يستأثر قطاع الاتصالات بالنصيب الأكبر من الأنفاق بنسبة ٦٤٪، في حين تبلغ نسبة الأنفاق على خدمات تقنية المعلومات حوالي ٣٦٪. وهذا الحجم من الأنفاق يجعل المملكة البلد الأكثر إنفاقاً على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من بلدان الخليج مجتمعة. ومن المتوقع أن يستمر سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في النمو بشكل منتظم، ليتجاوز حجم الإنفاق فيه حوالي ١٢٠مليار ريال في العام ٢٠١٥

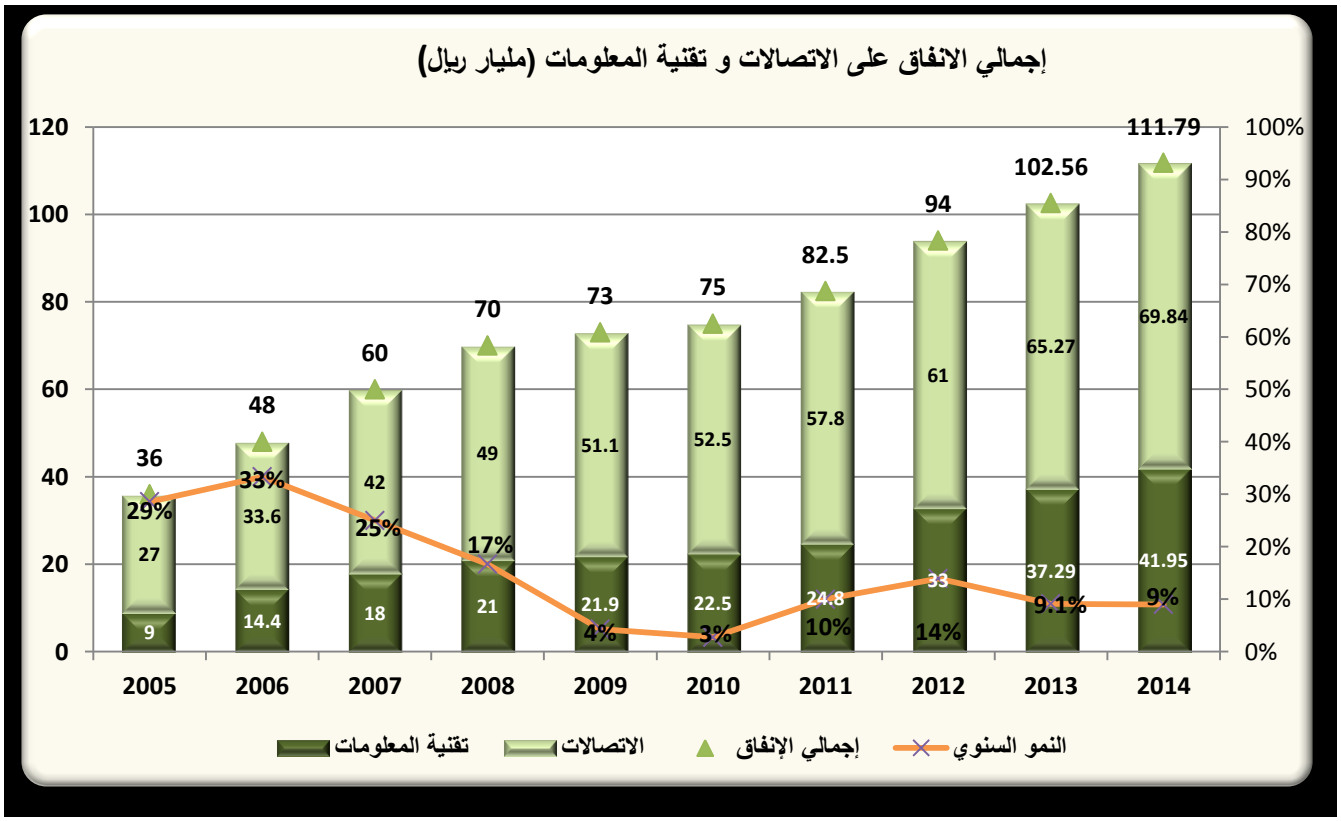

رابعاً – سعة الربط الدولي للانترنت (International internet bandwidth):

بلغ إجمالي سعات الربط الدولي للإنترنت لعام ٢٠١٣م حوالي ١٣٢١ جيجا بت/ثانية؛ مُقارنةً بـ ٣١٨ جيجا بت/ثانية في عام ٢٠١٠م.

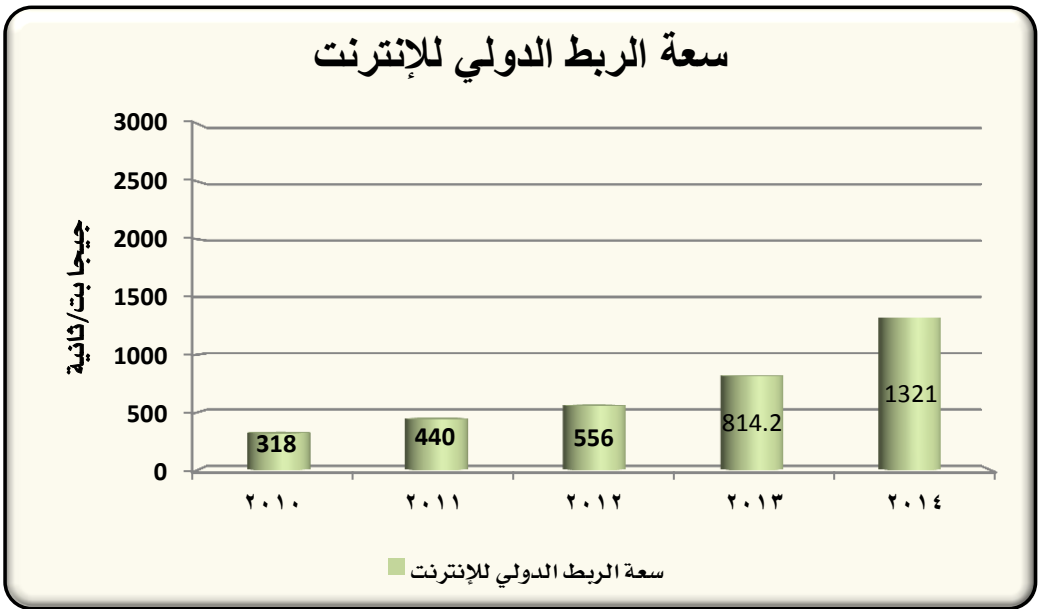

خامساً – مساهمة نشاط الاتصالات في الناتج المحلى الاجمالي:

أدى تنامي الاستثمارات الرأسمالية، وتوسيع وتطوير شبكات الاتصالات إلى زيادة إسهام نشاط الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس؛ نتيجة تحرير قطاع الاتصالات، وفتح سوقه للمنافسة؛ مما أدى إلى جذب الاستثمارات للقطاع، وزيادة معدلات النمو فيه، وارتفاع درجة إسهامه المباشر في الناتج الإجمالي المحلي؛ إضافة إلى آثاره الإيجابية غير المباشرة في رفع كفاءة القطاعات الانتاجية الأخرى في الاقتصاد. وبحسب دراسات الهيئة، تقدر إسهامات قطاع الاتصالات بحوالي (٢,٧٨٪) للعام (٢٠١٤م) مع ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الاتصالات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وفي حال تحييد قطاع البترول والتعدين في مكون الناتج المحلي؛ فإن نسبة إسهام نشاط الاتصالات في إجمالي الناتج المحلي -غير النفطي- تقدر بحدود (٨٪) للعام (٢٠١٤م). إضافة الى ذلك، ستسهم قيم الاستثمارات الضخمة في البنى التحتية والشبكات، وخاصة خدمات النطاق العريض في

تعزيز إسهام نشاط الاتصالات في إجمالي الناتج المحلي؛ إذ تُبيّن الدراسات أن هنالك علاقه طردية بين نسبة انتشار خدمات النطاق العريض، ومعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي .

وتشير البيانات الاقتصادية المنشورة إلى أن قطاع الاتصالات والنقل، هو أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً؛ فقد حقق هذا القطاع نموا بحوالي ٦٪ في عام ٢٠١٤، كما بلغ متوسط النمو السنوي ٨,٧٪ خلال الأعوام الخمسة الماضية (٢٠١٠-٢٠١٤) .

وكما هو معلوم فان نشر النطاق العريض لخدمة كافة مناطق المملكة ولجميع سكان المملكة، عند اعتماد الدولة حفظها الله تمويل المشروع يؤدي لأن تكون الخدمة في متناول الغالبية العظمى في حالة أن تتولى الدولة تكلفة التمديد والحفر ، مما يعطي شركات الاتصالات الفرصة في تقديم الخدمات والتنافس في تحسين المزايا والباقات وهذا بدوره يؤدي لانتشار خدمات الحكومة الالكترونية بشتى أنواعها والتي منها على سبيل المثال خدمات وزارة الداخلية المتنوعة والتعليم والصحة والخدمات البنكية وتخفيض التلوث البيئي وتوظيف المرأة عن بعد وتطور الصناعات البرمجية وتوطينها ورفع مستوى المملكة بين الدول المتقدمة في جذب الاستثمار وتنوع مصادر الدخل المباشر وغير المباشر لزيادة رفاهية المواطن.